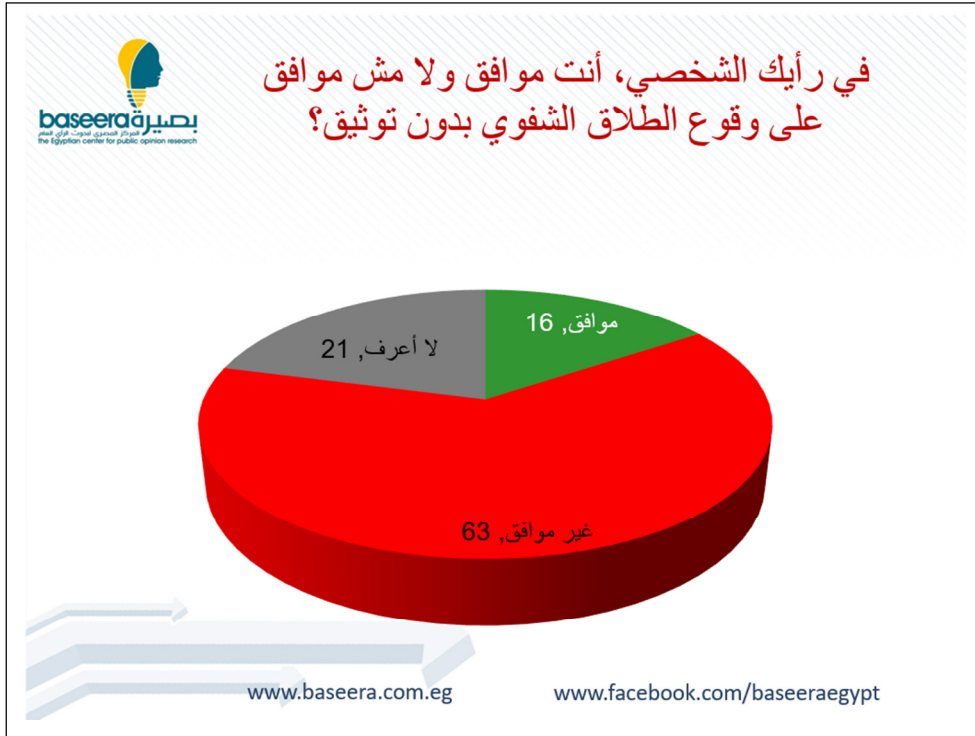


بيان صحفي حول استطلاعات الرأي التي أجراها مركز بصيرة حول

مقترحات لتغيير قوانين الأحوال الشخصية

حوالي ثلثي المصريين يرفضون وقوع الطلاق الشفوي بدون توثيق



أجرى المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) عدداً من الاستطلاعات لرأي المصريين حول مقترحات تغيير عدد من قوانين الأحوال الشخصية، حيث رصدت هذه الاستطلاعات رأي المصريين حول وقوع الطلاق الشفوي بدون توثيق وإعطاء حضانة الأطفال للأب.

وقد أوضح الاستطلاع الذي أجراه مركز بصيرة في فبراير 2017 حول وقوع الطلاق الشفوي بدون توثيق أن 63% من المصريين يرفضون وقوع الطلاق الشفوي دون توثيق، ولا تتلدى نسبة الموافقين على وقوع الطلاق الشفوي 16%، بينما 21% أجابوا بأنهم لا يستطيعون التحديد. وترتفع نسبة من يرفضون وقوع الطلاق الشفوي من 60% بين الذكور إلى 67% بين الإناث. ومن اللافت للنظر أن نسبة الراضين لوقوع الطلاق الشفوي دون توثيق تنخفض من 63% بين الحاصلين على تاليم أقل من متوسط إلى 57% بين الحاصلين على تاليم جاملي أو أعلى وفي المقابل ترتفع نسبة الموافقين على وقوعه من 12% بين الحاصلين على تاليم أقل من متوسط إلى 30% بين الحاصلين على تاليم جاملي أو أعلى.

وتشير النتائج إلى أن ثلث المصريين فقط يتابلون النقاشات الدائرة حول توثيق الطلاق الشفوي، ويلاذ الأعلى تاليماً أكثر متابلاً لهذه النقاشات حيث تبلغ نسبة من يتابلونها 59% بين الحاصلين على تاليم جاملي أو أعلى مقابل 26% بين الحاصلين على تاليم أقل من متوسط.

وقد أظهر استطلاع سابق أجراه مركز بصيرة في ديسمبر 2016 حول مشروع القانون الذي تم تقديمه لمجلس النواب والخاص بمنح حضانة الطفل بلاذ الطلاق للأب المتزوج في حالة زواج الأم إلى أن 17% من المصريين فقط سملوا عن هذا المقترح، وترتفع نسبة من سملوا بالمقترح من 12% بين الشباب أقل من 30 سنة إلى 24% بين من بلغوا 50 سنة فأكثر، كما ترتفع من 13% بين الحاصلين على تاليم أقل من المتوسط إلى 30% بين الحاصلين على تاليم جاملي أو أعلى.

وبقراءة ملخص مقترح القانون على المستجيبين أوضح 35% من المصريين أنهم موافقون على هذا المقترح بينما 56% رفضوا هذا المقترح و9% أجابوا بأنهم لا يستطيعون الحكم. وتنخفض نسبة الموافقين على المقترح من 46% بين الذكور إلى 24% بين الإناث وفي المقابل ترتفع نسبة الراضين من 44% بين الذكور إلى 68% بين الإناث. كما تنخفض نسبة الموافقين على مقترح القانون من 38% بين الحاصلين على تاليم أقل من المتوسط إلى 29% بين الحاصلين على تاليم جاملي أو أعلى.

وقد تم سؤال الموافقين على مقترح القانون عن أسباب موافقتهم وأجاب 31% بأن قيام الأب بتربية أبنائه أفضل من قيام زوج الأم بذلك، كما أجاب 31% أيضاً بأنه لا يمكن السماح لرجل غريب "زوج الأم" بتربية البنات، و10% أجابوا بأن الأب أولى برعاية أبنائه، و8% أجابوا بأن تربية الأب أفضل من تربية الأم.

وعن أسباب رفض مقترح القانون أجاب 35% من الراضين بأن الأم ستحافظ على أبنائها وتربيتهم بصورة أفضل من الأب، 23% أجابوا بأن وجود الأطفال مع أهم أفضل من وجودهم مع زوجة أبيهم، و12% أجابوا بأن الأم أولى برعاية أبنائها، و9% أجابوا أن اعتماد الأطفال على أهم أكثر من اعتمادهم على أبيهم. ويرى 7% من الراضين أنه من الأفضل أن تقوم الجدة بتربية الأطفال في هذه الحالة.

منهجية الاستطلاع:

إعمالاً لمبدأ الشفافية والتزاماً بأخلاقيات نشر الاستطلاعات يفصح المركز عن منهجية إجراء الاستطلاعات وهي كما يلي:

تم إجراء الاستطلاعين باستخدام الهاتف المنزلي والهاتف المحمول على عينة احتمالية بلغ حجمها 1509 مواطناً في الفئة العمرية 18 سنة فأكثر في الاستطلاع الذي أجري في فبراير 2017 و1515 مواطناً في الاستطلاع الذي أجري في ديسمبر 2016، وقد غطت اللينتان كل محافظات الجمهورية، وقد تمت كل مقابلات الاستطلاع الأول في الفترة من 20 إلى 22 فبراير 2017 ومقابلات الاستطلاع الثاني في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر 2016. وبلغت نسبة الاستجابة في كلا الاستطلاعين حوالي 42%، ويقل هامش الخطأ في النتائج عن 3%.

وقد تم تمويل الاستطلاعين من الموارد الذاتية لمركز بصيرة ولم يتلق المركز تمويل من أي جهة مقابل إجراء الاستطلاع.

للحصول على مزيد من التفاصيل حول النتائج والمنهجية المستخدمة أو للحصول على اللرض

البياني للنتائج يمكن الرجوع للموقع الإلكتروني www.baseera.com.eg